



اسم المقال: إدارة التوقع والاستشراف في الدراسات الإستراتيجية (مقارنة وقياس الفرضيات في تطبيقات معاصرة)

اسم الكاتب: أ.م.د. علي فارس حميد

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1467>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/14 23:57 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية

(مقارنة وقياس الفرضيات في تطبيقات معاصرة)

Ali Faris Hamid

أ.م. د علي فارس حميد.

الملخص

ترتبط دراسة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية بالمستويات التي تتطلب القدرة على تفضيل الخيارات والتعامل معها على نحو يعتمد على توافر عنصر المرونة وهامش الحركة، فضلاً عن تأمين مسارات عملية قادرة على تحقيق الأهداف عن طريق الإرتباط بتقنيات المستقبل، إذ يعمل على إعادة فهم مسارات الأداء المتوقعة بالأهداف وفهم حركة المصالح ومحاولة التوقع بالإحتمالات التي قد تتعارض مع الإستراتيجية. إن إدارة التوقع وفقاً للمنهجيات والحسابات المنطقية يعد جزء من ضرورات التخطيط الإستراتيجي وفهم معادلة الموائمة بين الموارد والأهداف عن طريق ربطها بحركة المتغيرات ومنطق المصالح.

Abstract

The study of anticipation management and foresight in strategic studies is related to the levels that can secure the ability to prefer options and adopt practical paths capable of achieving the intended goals, as the link with techniques for studying the future works to understand the movement of variables and track the paths of development in them and try to anticipate the possibilities that may conflict with the strategy while carrying it out .Forecasting according to methodologies and logical calculations in the process of developing the strategy needs realistic equations aimed at linking them with the movement of variables and the limits of interests.

• كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين

المقدمة

ما يزال التفكير بالمستقبل يعد واحداً من أهم دوافع تراكم المسارات الفكرية والنظرية في دراسة الإستراتيجية وتحديث فرضيتها النظرية إلى الحد الذي يمكن مخططي الإستراتيجيات أو الخبراء من إيجاد خيارات منطقية ومدرورة بعلمية تؤهل تحقيق الأهداف التي صممت على أساسها الإستراتيجية. فالأساس الذي تسعى إليه الإستراتيجية هو تحقيق الموارمة الكافية بين الوسائل والأهداف، وهذا ما تسهم الدراسات المستقبلية في بلوغه إذا ما اعتمدت تقنيات قادرة على إستيعاب حركة المتغيرات في البيئة المستهدفة. مما يجعلها قادرة على تحسين الخيارات والتفضيل فيما بينها وفقاً لما تحدده المصالح من توجهات.

وعلى الرغم من حركة المتغيرات وتبدل مستويات تأثيرها وتدخلها بشكل ديناميكي، إلا أن التفكير بمحتوه القائم على أساس تتبع هذه الحركة وتقسيك معطياتها، ومن ثم تشكيل صورتها يعالج الخيارات الخاطئة التي يمكن أن تبعد مسارات الفعل الإستراتيجي عن الهدف. وهذا ما عزز من الحركة العلمية في الدراسات الإستراتيجية بمجال الإنقال من البعد النظري إلى التخصصي المهني والتفكير بالتوقع وإدارته كمستوى متقدم في معالجة وتصحيح المعالجات غير المدرورة.

تكمّن إشكالية البحث في تداخل حركة المتغيرات وصعوبة فصل الجانب البنوي عنها، بحيث أصبح أي تحليل للبيئة يتغافل الجانب البنوي للنظام يفقد قيمته في تشخيص وظيفة العناصر التي يتكون منها النظام، الأمر الذي يجعل طبيعة التحليل وتكوين الخيارات مركبة ومعقدة ومتداخلة في الأنماط التي تستهدف معالجة القضايا أو التعامل مع البيئة الإستراتيجية. ومن هنا فإن التساؤلات المركزية تقوم على، ما لمدى الذي تؤثره تقنيات إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية؟، وكيف تؤثر في بناء المقتربات الخاصة بنجاح الإستراتيجية؟.

يفترض البحث أن إدارة التوقع ذات صفة جزئية تتصل بالمفاضلة مابين الخيارات في حين أن الإستشراف يتجه إلى تحديد الصورة المستقبلية الكلية، ومن ثم فإن إدارة التوقع تعمل على تصحيح المعادلات وبناء أساسيات الفرضيات التي يستند عليها محتوى الإستشراف.

أولاً_ التوجه النظري ومسارات التفكير المعاصر في الدراسات الاستراتيجية

إن التوجه النظري في الدراسات الاستراتيجية لم يكن وليداً لافتراضات خاصة، بل هو يمثل جهود متراكمة لعمليات موسعة في الإستعارات والإنتقالات الفكرية بدأت من دولات إتصلت بقيادة عمليات الحرب وصولاً إلى إدارة الدولة. إذ كان لهذا الإنقال الدور الأكبر في عملية الإستعارة خصوصاً وأن القادة لم تعد وظائفهم مقتصرة على قيادة عمليات الحرب، بل أصبح التفكير بتوجيهه أداء الدولة بإتجاه المصالح والأهداف هو الأكثر إنشغالاً في ذهنية صانع القرار.

إن طبيعة التطور المعرفي والنظري في دراسة وتحليل الإستراتيجيات التي تقوم بها الدول لأجل تحقيق مصالحها الوطنية أسمهم في مضاعفة مستوى التوظيف والإستعارة من الحقول المعرفية الأخرى خصوصاً ما يرتبط بإدارة وتنظيم المصالح وتسيق الأدوار من قبل الأطراف الرئيسية في النظام الدولي وهذا ما توضح ملامحه عند دراسة النقاشات النظرية وإكتشاف مدى تأثيرها على المحتوى الفكري والعلمي للنظرية في تحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدولة تجاه النظام⁽¹⁾.

إن العنصر المحدد لأي توجه في بناء النظرية في الدراسات الاستراتيجية يرتبط بالقدرة على التفسير ثم التبؤ بالفعل الاستراتيجي أو التوقع بردود الفعل، فالأساس في النظرية هو شرح حركة المتغيرات بمجملها وليس شرح وضع محدد فقط، وهذا ما يسميه أساتذة النظرية بالإسلوب المقارن بينها وبين ما يسمى بالتغييرات النظرية التي تأخذ طابع الإفتراضية والنماذج التي تلائم النظرية، ويقدم (كينيث والتز) تصوراً دقيقاً في هذا المجال يركز على الربط بين التغييرات في النتائج الخاصة في البيئة الدولية وتغيرات الفاعلين الدوليين، إذ أن هذا التبدل في حركة الفاعلين الدوليين قد يولد نتائج متشابهة في بعض الأحيان يصعب حينها إعتماد نظرية واحدة لتفسير هذا الجانب، الأمر الذي يجر المختصين في فصل التغييرات على مستوى الوحدات عن التغييرات على مستوى النظام⁽²⁾. فالتبديلات التي تتصل بالمتغيرات قد لا تؤدي إلى نتائج مختلفة بالضرورة بحكم تأثير منطق المصالح وحدود القوة والتأثير في هذا المجال.

⁽¹⁾ مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتوع، ترجمة: دימה الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 212

⁽²⁾ خالد حامد شنيكات و غالب عبد عربات، التبؤ في العلاقات الدولية.. دراسة في الأدب النظري، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 3، 2012، ص 605

تتطلب الدراسات الإستراتيجية بشكل خاص وجود أطر نظرية قادرة على إثبات صحتها من خلال التطبيق، وهذه الحاجة هي مرتبطة بطبيعة الدراسات الإستراتيجية التي تتعامل مع السلوك أكثر من تعاملها مع أي نمط آخر من العمليات المعقّدة في إدارة الدولة، فصياغة الإستراتيجية تعتمد هي الأخرى على كيفية تحليل الخبير الإستراتيجي للموقف أو السلوك الذي ينبع في البيئة المحيطة بالقرار. وهنا فإن كينيث والتز يؤمن بقدرة النظرية على تفسير السبب في تشابه سلوك الدول ذات الواقع المتشابهة على الرغم من اختلافها الداخلية، وهذا ما يتبنّاه الكثير من الواقعيين في أن الدول تسلّك سلوكاً متشابهاً إذا أرادت البقاء والإزدهار⁽¹⁾. وعلى هذا الأساس فإن دراسة النظرية سوف يؤمن مستوى مهم من القدرة على تحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في هذا الشأن، وإعطاءها تفسيراً أكثر قدرة على توقع النتائج أو التنبؤ بالسلوكيات المحتملة.

رغم هيمنة تصورات الأمن على معظم الإفتراضات النظرية التي صاغها الواقعيين وحتى الليبراليين بخصوص إستراتيجيات الدول تجاه القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية أو الرئيسة، إلا أن رؤية (ستيفن والت) مازالت تحتل قيمة إستراتيجية كبيرة في التحليل رغم قلة الدراسات عنها، فما يذهب له (ستيفن والت) حول التهديدات يبدو أنه الأكثر إستقراراً في تحليل سلوك الدولة الإستراتيجي، فالصالح عادةً ما تستقر عند غياب التهديد وتتراجع الرغبة في زيادة القوة في الوقت ذاته، فمعادلة ستيفن والت تحاول أن تبين أن التهديدات هي المحفز لنشوء التوازنات وسياسات الإنضمام والتي تنتج أساساً بسبب عدم الشعور بالأمن⁽²⁾. وهذا المسار أسهّم بشكل كبير في التوقع بالفعل من ناحية الحسابات الإستراتيجية فهي تشكّل رؤية في تقييم طبيعة الفعل وحدود المصالح داخل نطاق بيئه التفاعل، والتي تعد واحدة من ضرورات تحليل الفعل الذي تتبنّاه الدول في مجال الإستراتيجيات التي تتصل بمصالحها الحيوية.

أما البنائيون فإنهم يميلون إلى التعامل مع الإستراتيجيات الأمنية على أنها ذات مبانٍ إجتماعية لأسباب متعددة، إذ تعد الهوية والمعايير ومصالح الفواعل هي الفرضية الأساسية المشتركة للمقاربة البنائية للأمن، وقد أثرت هذه الأفكار في تعديل أجندـة الإستراتيجيات الدولية عن طريق التركيز على حقوق الإنسان

(¹) مايكـل سي دش، الثقافة بإزاء البنية في الدراسات الأمنية ما بعد الحادي عشر من أيلول، في مقالات في الثقافة الإستراتيجية، ترجمة هنـاء خـليف غـني، بـيت الـحكـمة، بـغـداد، 2011، ص 280

(²) إن من أهم ما يفترضه ستيفن والت وروبرت جيرفس هو أن الدول تسعى للبحث عن الأمان أكثر من سعيها للتفوز، ووفقاً لذلك فهي تعمل على توسيع مصالحها عندما تتعرض للتهديد في أوقات إنعدام الأمن أو في مواجهة الدول القوية ذات النوايا العدوانية في حين أنه في غياب التهديد لا يتتوفر للدول الحافـز النظـامي للتوسـع.

دور القانون والإهتمام بالمجتمع المدني والهيئات المحلية والإنسان في تنظيم الفوضى، فالأمن والمخاطر ليس موضوعي لكنه مفعول ومبني من طرف المجتمع، فهو يقيم ويقاس بغياب المخاطر والتهديدات⁽¹⁾.

وبقدر مساهمة البيئة في إعادة تقييم منطق التفكير الذي يتبعه مخطط الاستراتيجية بشأن المسائل والقضايا التي تتعلق بأمنهم القومي، أصبح توجه التفكير في الاستراتيجية يميل إلى إدارة التناقضات، فهي محاولة تهدف إلى تقليل التحديات عبر الفرص الناتجة عن البيئة أو عن أفعال أخرى ضمن حدود التفاعل. إدارة التناقضات يعد واحدة من أهم مهام مخطط الاستراتيجيات خصوصاً وأنهم يتعاملون مع قضايا ومسائل في الأمن الدولي تتعلق بالفرص والتهديدات سواءً كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن تطور الإسهامات النظرية في الدراسات الاستراتيجية قد يرتبط من جانب آخر بالمشاركة بين الخبراء والأكاديميين في هذا المجال، إذ أسهمت مراكز الأبحاث المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية ببناء نماذج خاصة بها في تقديم المشورة لصانع القرار وأحياناً التدخل في صياغة الاستراتيجية العليا عن طريق نفوذها في المؤسسات الرسمية أو تعاقدها مع أحد مؤسسات صنع القرار، وقد أسهمت النماذج الخاصة بهذه المراكز في مراجعة وتقييم العديد من الأطر النظرية الخاصة بتحليل الاستراتيجيات الدولية عن طريق التنبؤ أو الاستشراف أو إعادة تقييم التحليل وفق مؤشرات معينة. وتؤمن مراكز الفكر لصانعي السياسة خبراء ومحترفين في صياغة الاستراتيجيات وإدارة التعامل مع الأزمات بحيث تؤمن توزيع مجموعة من المختصين على المؤسسات الحكومية والتي تسهم في بلورة الخيارات المنطقية والواقعية القادرة على التمكين في تحقيق المصالح الحيوية⁽³⁾.

تزايـدـتـ أهمـيـةـ هـذـهـ مـرـاكـزـ عـلـىـ أـثـرـ ظـهـورـ الجـيلـ الثـانـيـ وـالـذـيـ يـطـلـقـ عـلـيـهـ جـيلـ المـتعـاـقـدـيـنـ معـ الـحـكـوـمـةـ بـعـدـ نـهـاـيـةـ الـحـرـبـ الـعـالـمـيـةـ الثـانـيـةـ،ـ إـذـ أـصـبـحـتـ الـحـاجـةـ إـلـىـ النـصـائـحـ الـمـسـتـقـلـةـ حـوـلـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ أـكـثـرـ إـلـاحـاـأـ بـالـنـسـبـةـ لـصـانـعـيـ السـيـاسـةـ الـأـمـيـرـكـيـةـ.ـ وـأـصـبـحـ مـنـ أـهـمـ وـاجـبـاتـ صـانـعـوـ الـقـرـارـ فيـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدةـ

⁽¹⁾ فلمين وهيبة، النظرية البنائية في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير، جامعة بوضياف، المسلية، 2017م، ص 20

⁽²⁾ National Security Policy and Strategy, United States Army War College Department of National Security and Strategy, 2017, p.6

⁽³⁾ ريتشارد هاس، دور مؤسسات الفكر والرأي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، مجلة ألكترونية، وزارة الخارجية الأمريكية، تشرين الثاني، 2002م، ص ص 4- 6

البحث عن السيناريوهات والبدائل القادرة على تحول البلد إلى دولة عظمى مسيطرة في عالم ثالثي القطب وهذه ما تتطلب الآراء والخبرات التي توفرها مؤسسات الفكر والرأي والتي قد تساعد في تطوير سياسة أمن قومي متماسكة ومتناقة وسليمة. وبحلول العام ١٩٤٨، وجد صانعو السياسة من يلجأون له، ففي أيار ١٩٤٨ تأسست مؤسسة "راند كوربوريشن" لتعزيز وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الأمنية خلال العصر الذي^(١). وقد تزايد تأثير هذه المراكز بشكل أكبر بعد ما يسمى بالجيل الرابع (المراكز الميراثية) مثل مركز "كارتر" ومركز "نيكسون" للسلام والحرية في واشنطن والتي ترجمتها رؤساء سابقين في الادارة الأمريكية يسعون من خلالها الى ترك أثر مهم في السياسة الداخلية والخارجية والتأثير عبر هذه القنوات على القرارات الحكومية^(٢). إذ أصبحت عمليات التخطيط الاستراتيجي ذات إطار معرفية تتصل بدمج الخبرة بالمهنية العلمية والتي إنعكست بشكل واضح على أهمية مراكز الفكر في عملية صنع القرار الاستراتيجي.

وفي نطاق المقاربة بين ما أنتجته الإستراتيجية من إسهامات فكرية ونظرية وما قدمته الدراسات المستقبلية من معايير ومعادلات منطقية عزرت من مستوى التوقع والاستشراف، وهو يمثل إستيعاب التراكم المعرفي لمتطلبات عمل الخبير الاستراتيجي في مؤسسات صنع القرار ويعكس مدى إمكانية التحسب والتحوط في نطاق الفعل الاستراتيجي وهذا ما يمكن الإستدلال عليه من إشارة (أندريه بوفر) إلى أن التحضر أضحى أكثر أهمية من التنفيذ وهو بهذا المعنى يصف عملية التخطيط للإستراتيجية وأهميتها بالشكل الذي يعمل على تحقيق المصالح وإنجاح عملية التنفيذ.^(٣)

إن البحث في ما أسنته هذه الإفتراضات من مداخل لتحليل الإستراتيجيات التي تتبعها الدول لا يمكن اللجوء إليه بمعزل عن المقارنة أو إعادة التأمل عن طريقها، فجملة الإفتراضات عبارة عن محاولات جدية لتقدير الإستراتيجيات التي تتبعها الدول في النظام، وهي تعكس مدى إدراك المصالح وحدود القوة الذي ترسخ في ذهنية صانع القرار أو مخطط الإستراتيجيات حيال ما يجري من تناقض حول القوة أو مناطق النفوذ.

^(١) أميمة عبد اللطيف، قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية القسم الأول، مجلة المتابع الاستراتيجي، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، بغداد ، 2005م، ص 15

^(٢) دونالد أ. ايلسون، هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، 2007م، ص 10

^(٣) اندرية بوفر. الردع والإستراتيجية، ترجمة: أكرم ديри، دار الطليعة، بيروت، 1967م. ص 145

ثانياً _ مفهوم إدارة التوقع والإستشراف

تفترض دراسة إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية تحديد المفاهيم وما يتصل بها من معطيات وإفتراضات تعزز من مدخلاتها في الدراسات الإستراتيجية، فالمقارنة بين الفرضيات وإختبار مخرجاتها يعزز من أهميتها في هذا المجال، وقد تم تقسيم الدراسة لهذا الغرض إلى:

1: مفهوم التوقع وإدارة التوقع

لم يعد يُنظر إلى التوقع بنفس الرؤية البسيطة القائمة على أساس القلق عند التفكير في حدث ما أو الإيمان بما سوف يحدث في المستقبل القريب بقدر كونه سلسلة محددة من الخطوات التي يمكن أن ينتج عنها تبيّنات مسبقة في فترات زمنية متلاحقة. وأصبح إقراره بالفلسفة لا يكاد يخرج من أنه سمة أساسية يقترن بالفعل البشري كما يشير بذلك (ادموند هوسرل)⁽¹⁾.

وبالمقارنة ما بين التفكير الاستراتيجي والكيفية التي يتعامل فيها الخبراء في مجال تحليل الإستراتيجيات الدولية والوطنية فإن التوقع مفهوم يقترب من كونه قوة محفزة للتفكير ترتبط بكيفية التعامل مع التحديات عن طريق بناء تقديرات متوافقة مع نتائج معينة ويعمل فريق الخبراء عن طريق تشكيل تصور للعمل على تحقيق التوقعات الإيجابية أو عدم الوصول إلى التوقعات السلبية⁽²⁾. ولعل في هذا المجال يحاول (فكتور فروم) التعامل مع التوقع وفق أطر تشخيصية قائمة على أساس الإدارة، فالمقتربات الخاصة في تشكيل التصور ونطاق العمل يقترب من الكيفية التي تتم عن طريق التعامل مع التوقعات وهو ما يمكن تسميته بذلك بإدارة التوقع. فال الأولوية في هذا المجال تقترب بإدارة التوقع كونها الأكثر أهمية في الحسابات الإستراتيجية أو المنطقية التي تتعلق بالخطط الاستراتيجية للدولة⁽³⁾.

ومن حيث المقارنة بين منظور التوقع وإدارة التوقع يمكن ملاحظة دراسة رينتشارد هاس عن عصر اللاقطبية والتي حاولت التوقع بتفكك النظام الدولي بسبب اضمحلال القوة الأمريكية وإزدياد عدد الفاعلين

⁽¹⁾ Alfred Schutz, The Phenomenology of the Social World ,Northwestern University Press, 1st edition, 1997, p. 58

⁽²⁾ Roberto Poli , An Introduction to the Ontology of Anticipation, Futures , NO:7, VOL: 42, Pergamon , Elsevier , 2010, p 770

⁽³⁾ Robin Skynner& John Cleese, Life and how to survive it, Publisher : Mandarin; New Ed edition ,London 1994, p. 55.

من غير الدول⁽¹⁾، غير أن هذا التوقع لم يكتسب منظور علمي لإدارته بسبب عدم وضوح مؤشرات اضمحلال القوة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تراجعت فيما بعد بدراسة التوازن من خارج لجون ميرشaimer وستيفن والت والتي تعاملت وفقاً لإدارة التوقع في المجالات التي يمكن أن تستدام بها القوة الأمريكية المؤهلة لقيادة النظام سواء عن طريق إعادة التفكير بوظيفة التحالفات أو الانسحاب الناضج⁽²⁾.

تعتمد الإدارة في التوقع على شبكة التوقعات التي تساعد في إمكانية بناء تقديرات متقارضة أو متجانسة مع التقديرات التي بلغتها عملية التحليل الاستراتيجي ونقاط الحذر التي تم التعامل معها أثناء تفكيك الموقف أو المعطيات، وتعتمد في هذا المجال ادارة التوقع على جملة معايير لعل أبرزها⁽³⁾:

أ. المسار والثقة: تزييد مصداقية التوقع كلما كانت ثقة مخطط الإستراتيجية موجودة في التوقع والمسارات التي بنيت على أساسها التوقعات، وتعد الخبرة أحد أهم عناصر التي يتعامل بها مخطط الاستراتيجيات في بناء مسارات الثقة بالتوقعات كونها يمكن أن تعطي مصداقية أكبر في تقييم الخيارات.

ب. عنصر المعلومات: ويعد من العناصر الأكثر أهمية في عملية التوقع وأحد المرتكزات الضرورية للتعامل بشأن أي مخطط استراتيجي. إذ أن اختبار التوقعات يتطلب فهم المعطيات التي تم التعامل معها من قبل فريق الخبراء في هذا المجال.

إن معايير الثقة والمعلومات التي يستند إليها التوقع من شأنها أن تعزز من المعطيات التي يعتمد عليها من قبل مخططات الإستراتيجيات في مجال تفضيل الخيارات التي يتم التعامل معها في هذا الشأن. تتأمل الدراسات التي تعتمد على التوقع على حساب السلوكيات والأفعال التي تستهدفها الدول، إذ تشير دراسة مؤسسة راند في عام 2019 إلى أن الصين تسعى إلى إعتماد سياسات الدفاع عن المصالح المرتبطة بالإحتياجات الأمنية خارج حدود الصين كالحالة مع الاستقلال المحتمل لتايوان والجهود الأخرى التي تستهدف السيطرة على بحر الصين الجنوبي والغربي، والتي تعزز من الإستراتيجية الكبرى التي

⁽¹⁾ Richard N. Haass, The Age Of Nonpolarity. Foreign Affairs. May/June 2008.

⁽²⁾ ستيفن سيمون وجوناثان ستيفنسون، آسيا أولاً: التوازن من الخارج .. لماذا تسحب أمريكا من الشرق الأوسط؟ مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية، 2015م.

⁽³⁾ Vilma Luoma-aho and Laura Olkkonen , Expectation management, Chapter: Expectation management, The Editors: Craig E. Carroll , SAGE Encyclopedia of Corporate Reputation Publisher: SAGE Publications , 2016 , p 305.

أطلق عليها القادة الصينيين الرخاء الاقتصادي⁽¹⁾. وهي في هذا الجانب تؤشر التوقع الذي تبناه جون ميرشايمر في أن الصين تسعى إلى أن تصبح قوة مهيمنة في إقليمها عن طريق تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة عسكرية دون الاعتماد على التغيير السلمي⁽²⁾. وعلى أساس المعطيات التي تتصل بدراسة وتحليل منطق إدارة التوقع في الدراسات الاستراتيجية يمكن التعامل مع الإفتراضات الخاصة بإدارة التوقع على الأساس الآتي:

أ: منهجية حساب التوقعات

لم يكن التفكير بالتوقع خالياً من الرؤية النظرية التي تستند على وضع الأسس والافتراضات التي يمكن عن طريقها حساب التوقعات بطريقة عملية بعيدة عن التكهن، وهذا ما جعل الخبراء في مجال الاستراتيجيات يتعاملون مع أساليب متعددة لتوليد بيانات متسلسلة زمنية. تتضمن معظم التوقعات سواء التي تعامل مع المجالات المحلية في نطاق التفكير الاستراتيجي أم الخارجية القائمة على أساس التحليل الجيوسياسي معيارين أساسين، إذ يرتبط المعيار الأول بالسينario والثاني بالتفكير القياسي الذي يعد أهم عنصر في الحسابات المنطقية للقضايا التي تمس الدولة⁽³⁾.

ب: أنماط قياس التوقع

ووفقاً لهذا الجانب فإنه من الممكن أن يلاحظ وجود عدة أنماط ضمن منهجية حساب التوقعات تحدد أنماط قياس التوقع، إذ يرتبط قياس التوقع والتعامل معه وفق منهجية الحسابات المنطقية التي تتأثر في ضوء منهجيتين أساسيتين وكالآتي⁽⁴⁾:

1) **المنهجية المباشرة:** وتعتمد هذه المنهجية على بناء التوقعات عن طريق مراقبة وتحليل التسلسل الزمني للأحداث ومحاولة وصف الأحداث التاريخية والتطورات المترابطة لصياغة توقع قائم على أساس الاستخلاص.

⁽¹⁾ تيموثي آر هيث، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، مؤسسة راند، 2016، ص 9

⁽²⁾ جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة مصطفى محمد قاسم، جامعة الملك سعود، الرياض، 2012، ص 502

⁽³⁾ Zhang. W & other, Short-term prediction of vehicle waiting queue at ferry terminal based on learning method, Journal of marine science and technology 21,2016,p. 733

⁽⁴⁾Ibid, p.725

2) منهجية دلفي: وتعتمد هذه المنهجية أو كما يطلق عليها الخبراء التقنيات التقديرية على الخبرة والإحتراف في بناء السيناريوهات، فعلى حد تعبير أنصار هذه الطريقة فإن التوقع قائم على أساس ترجيح السيناريوهات وهو يعد مرحلة متقدمة لذلك تقوم تقنية دلفي على أساس الاستبانات، والتعامل مع فريق الخبراء والتركيز على الهدف.

من الصعب تحديد النمط الذي يمكن أن يعتمد الخبراء الاستراتيجيون من دون التعامل مع المعطيات التي لها صلة وثيقة بنوع الاستراتيجية من جهة وطبيعة فريق الخبراء المكلفين إلى جانب مخططي الإستراتيجيات في هذا المجال وهذا ما يفسر أهمية المراكز الإستراتيجية بوصفها مراكز ذات صفة متنوعة في هذا الشأن. إن حساب التوقع وفقاً لما تفرضه الدراسات الإستراتيجية من حسابات منطقية يمكن أن تؤسس لمعادلة تعامل مع إدارة التوقع وفق التوصيف الآتي⁽¹⁾:

$$\text{مدى الوقت} = \text{البيئة} \times \text{حركة المتغيرات}$$

وتمثل هذه المعادلة الحسابات الخاصة بالتوقع وفقاً لتقييم البيئة وحركة المتغيرات، إلا أنها في الحقيقة قد تجاهلت حدود المصالح بكونها العنصر الذي قد يجر الدول على تغيير أو تعديل نمط التعامل مع المواقف والمعطيات التي تتصل بالتوقع.

$$\text{مدى الوقت} = \text{البيئة} \times \text{حركة المتغيرات}$$

حدود المصالح

إن الأسس الرئيسية للتعامل مع التوقع قائمة على أساس تحديد البعد الزمني إذ يعد العنصر الأهم في إدارة التوقع والتعامل معه من قبل خبراء الاستراتيجية خاصة عندما يرتبط الأمر بالأطر الاستراتيجية للأمن مما يجعل التأثيرات المتصلة بإدارة التوقع محتكمة إلى الخبرة.

تستند الدراسات التي تتبنى إدارة التوقع الكثير من المقاربات أن الحالة في هذا المجال تتطابق مع إفتراضات سبايكمان، فالخطر في ضوء نظرية ماكندر أو سبايكمان قائم من وجود قوة برية واحدة تهيمن على أراضي أوراسيا أو قوة بحرية تهيمن على الأرض المحيطة بأوراسيا، ووفقاً لهذا التوقع فإن إمكانية

⁽¹⁾ Adeyemi S.L &other, The impact of forecasting on strategic planning and decision making, African research review, Vol.3, No.1, 2009, p.181

القوى المحطة قد تمنع الصين من أن تكون في هذا الموقع حيث أن القوات البحرية اليابانية والهندية والإسترالية وغير إلى جانب القوة البحرية الأمريكية وهذا ما يعزز من منطق التحالفات وفهم ضرورتها⁽¹⁾.

إن حساب التوقعات يستند إلى طبيعة الرؤية التي تفرضها الواقعية في تحليل الإستراتيجيات التي تعتمدتها الدول تجاه البيئة التي تحيط بها، إذ تركز الواقعية التقليدية على أن العلاقات السياسية تحكمها من الناحية الموضوعية قوانين مرتبطة بأعمق الطبيعة البشرية خاصةً النوايا الموجودة والمترسخة فيها، بالإضافة إلى التركيز على المصلحة الوطنية باعتبارها موجه الإشارات الرئيسي للواقعية التقليدية، فالصلحة في تقليد موركثاً تعد المحرك الأساس لسلوكيات الدول الإستراتيجية في مجال الشؤون الخارجية. ويمكن أن تسند أسباب هذا الإعتقاد الذي رافق موركثاً في طروحاته بالأمن الطبيعي الذي تسعى الدول إلى تأمينه من خلال الرغبة ببقاء الدولة وجودها⁽²⁾. وهذا الإرتباط من شأنه أن يعزز معيار التفكير بالمصلحة كونه مؤشر ضروري لقياس حركة الفعل والتوقع ببرودته.

يختلف الخبراء في التميز بين نوعين من الإلادرة في مجال التوقع: الأولى تشمل إدارة التوقع وهي تعامل مع التوقع ذاته دون اللجوء إلى التفضيلات المحتملة وهنا تكون الإلادرة للتوقع مباشرةً من خبراء الاستراتيجيين، أما الثانية فهي تعامل مع حالة شبكة التوقعات حيث يميل الخبراء إلى تفضيلات المقارنة بين التوقعات حسب التنسيق وحركة المتغيرات.

إن الأسس التي تُعتمد في إدارة التوقع يمكن التعامل معها عن طريق معادلة قائمة على أساس فهم البيئة وتحليل حركة المتغيرات وإستيعاب حدود المصالح الممكنة والمتحدة في هذا المجال، الأمر الذي يجعل التوقعات قادرة على التعامل مع متطلبات الإستراتيجية وفك التناقضات التي قد تتكون أثناء التعامل مع الخيارات المطروحة.

2_ الإستشراف وإدارة التوقع

أسهم التطور في الدراسات المستقبلية في تمكين الخبراء الإستراتيجيون من التحسب بشكل كبير عند صياغة الإستراتيجية، إذ يعد الإستشراف أحد الأدوات التي تمكن من رفع نسبة الشعور بالأزمات أو المواقف المفاجئة، وهذا ما جعل إعتماده من قبل الخبراء الإستراتيجيين أحد الأساسيات التي يتم على

⁽¹⁾ روبرت د. كابلان، إنقاذ الجغرافية: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة إيهاب عبد الرحيم، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2015، 128

⁽²⁾ نقلًا عن: كرار أنور ناصر، دروب القوة العظمى، الإستراتيجيات الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2018م، ص44

أساسها قياس أهمية الإستراتيجية من حيث التخطيط وتقسيم حركة المتغيرات. ويعرف الدكتور وليد عبد الحي الاستشراف بأنه القدرة على توكيد ظاهرة أو واقعة وجدت أو سوف توجد في وقت لم تكن ملاحظة ذلك الحدث قد اعطيت لنا، وهو بناءً على ذلك يتوزع على⁽¹⁾ :-

أ. الاستشراف المشروط: ويقوم هذا النوع من الاستشراف على معادلة مفادها النحو الآتي (إذا حدث **<أ>** فان **ب>** سوف يحدث في الوقت **(ص)**، ومن الواضح ان هذا النوع من الاستشراف لا يلتزم بحدوث **أ** إنما في حدوث **ب** والوقت **ص**.

ب. الاستشراف الاحتمالي: ويقوم هذا النوع من الاستشراف على الاحتمال وفقاً لمعادلة تقوم على ((إذا حدث **أ** فإنه قد يحدث **ب** أو **ج** أوالخ. ومن ثم فإن الاستشراف الاحتمالي هو أقل توكيداً من النوع الأول.

يساعد الاستشراف مخطط الإستراتيجية على رفع نسبة الشعور بالتهديدات الطارئة التي قد تؤثر على مسار تنفيذ الإستراتيجية، إذ أن التفكير بالإحتمالات المستقبلية بطريقة منهجية قائمة على أساس الإستشراف وتحديد التوقعات وفق مناهج الدراسات المستقبلية والأطر النظرية للتغيير تؤدي إلى أن يكون المخطط الإستراتيجي قادراً على مواجهة التهديدات الناشئة بالشكل الذي يزيد من التحسب في جميع مراحل صياغة الخطة الإستراتيجية. غير أن معادلة الاستشراف وفقاً للحسابات التي تعتمد عليها لا يمكن أن تتعامل مع المعطيات والإحتمالات من دون تكوين العنصر الأول في بناء المعادلة، فالاستشراف لا يخضع إلى القناعات الفردية التي تترسخ حول موضوع معين أو كما يعبر عنه بأنه عملية تكهن بقدر كبير أو ضئيل من الاحتمال من وقوع حادث أو سلسلة حوادث، بقدر كونه عملية رياضية تستجد بالمعادلات الحسابية لتأمين النتائج المدرosa⁽²⁾. ووفقاً لذلك فإن من المتطلبات الضرورية الخاصة في تأمين عنصر التعامل مع الاستشراف هو تكوين أركان المعادلة والتي يتطلب بناء إفتراضاتها التوقع بحركة المعطيات التي تتكون على أساسها معادلة الاستشراف والحسابات المنطقية للإستراتيجية ذاتها⁽³⁾.

⁽¹⁾ وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، شركة شهاب للنشر والتوزيع، 1991، ص 87

⁽²⁾ المصدر نفسه، ص 86

⁽³⁾ J.s schoeman & P.J Vlok, The possible influence of risk management, forecasting, south African journal of industrial engineering, Vol 25, N2, 2014, p.100

إن إفتراضات بناء التوقع والإستشراف التي تبناها ماكندر في مجال الجيوبولتيك تعزز من الفهم في هذا المجال، إذ يرى ماكندر أن التقسيم الأفقي للدول إلى طبقات وأيديولوجيات إلى جنب توازن القوى لا يمكن أن يؤمن الحرية في العالم، في حين أن التقسيم العمودي إلى مجموعات ودول عبر الإقليمية هو ما يساعد على ضمان الحرية⁽¹⁾، وهذا بالمقارنة مع يعتقد جون ميرشامير ف الهيمنة الإقليمية يعزز من فرضيات إستدامة الهيمنة الأمريكية عالمياً.

إن ما ينتج عن الدراسات المستقبلية من إحتمالات أو سيناريوهات يساعد مخطط الإستراتيجية على تحديد الخيارات التي يتعاملون معها في صياغة الإستراتيجية، إذ من الصعب تحديد البديل أو الخيارات دون أن يكون هناك نسق للاحتمالات التي ستكون عليها الإستراتيجية، وهذا ما يزيد من أهميتها في الدراسات الإستراتيجية.

ثالثاً_ الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية (إدارة التوقع وأنماط الاستجابة)

إن أي مسار للتوقع لا يمكن إعتماده من قبل مخطط الإستراتيجيات من دون تحديد مسارات الثقة والخبرة في هذا المجال، إذ ليس أي توقع يتم التعامل معه على أنه معيار إحترافي للإستراتيجية من دون وجود عناصر شاملة للثقة والخبرة تتوافر في ثابيا التوقع. وبعد الملف النووي الإيراني والمفاوضات الخاصة به منذ إبرام الاتفاق النووي في عام 2015 ولغاية إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منه مع تولي الرئيس (دونالد ترامب) إدارة البيت الأبيض ثم عودة المفاوضات في وبينا إحدى المسائل التي تتطلب من الخبراء تحديد مسارات التوقع من جهة والإستشراف بالإحتمالات من جهة أخرى، إذ تساعد هذه الإحتمالات في تشكيل الفعل الإستراتيجي الذي يعتمد المفاوضين أو الخبراء المسؤولين في هذا المجال.

ووفقاً لدراسات أمريكية أعدتها مؤسسة واشنطن في عام 2015، فإن سياسات الجمهورية الإيرانية سياسات قائمة على أساس الإستجابة فهي تتعامل وفق الأفعال السياسية الصادرة من القوى الدولية المؤثرة في المنطقة، فالجمهورية الإيرانية تعمل على أساس السياسات الموجهة نحوها من الخارج، وهذا ما يميز السياسات الإيرانية في مرحلة الرئيس باراك أوباما بالمقارنة مع سياساتها في مدة الرئيس دونالد ترامب. غير أن طبيعة المرونة التي تعامل بها الغرب بشكل عام مع الجمهورية الإيرانية ولوفرة الإقتصادية التي تحققت بشكل واضح بعد رفع العقوبات أسهمت في تعزيز جهود إيران المستمرة لحياة وتطوير الأسلحة

⁽¹⁾ نقلً عن: روبرت د. كابلان، مصدر سبق ذكره، ص224.

التقليدية مثل الصواريخ البالستية. فعلى الرغم من أن الاتفاق النووي يواصل الحظر المفروض على بيع أسلحة الأسلحة الرئيسية لإيران. إلا أنه أقل وضوحاً بشأن مسألة بيع طهران لأنظمة الأسلحة الرئيسية. وفي كلتا الحالتين، يسمح لإيران بشراء أنظمة الأسلحة الخفيفة والصغيرة أو بيعها، وسوف تساهم زيادة الموارد المالية لإيران من تعزيز هذا الجانب بشكل أكبر⁽¹⁾. ومن ثم فإن التوقع بضعف نظام الضغوط والإحتواء الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الجمهورية الإيرانية يعد واحداً من مبررات التفكير بضرورة تطوير إستراتيجيات أكثر واقعية تناسب حجم التهديد وفقاً لمنطق الحسابات الإستراتيجية وحدود المصالح⁽²⁾.

من هذا المجال إرتكزت إدارة ترامب على إستراتيجية قائمة على أساس ما يعرف (العمل في المنطقة الرمادية) من أجل مواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في منطقة الشرق الأوسط رغم الضغوطات المستمرة⁽³⁾. وبعد أساس هذه الإستراتيجية إعادة فهم سياسة الضغوط والإستجابة الموجهة للجمهورية الإيرانية. فالضغط الأمريكية الموجهة لإيران لم تكن ذات تأثير واضح بسبب إمكانية الجمهورية الإيرانية من المناورة في المنطقة الرمادية، الأمر الذي عزز من فكرة العمل في منطقة المناورة من أجل تحقيق الإستجابة المرجوة.

تبنت إدارة الرئيس دونالد ترامب الخيارات المرتكزة على فكرة العمل في المنطقة الرمادية كإطار إستراتيجي لتصحيح سلوك الجمهورية الإيرانية، إذ ترتكز هذه الرؤية على تضييق مصادر الدعم الإستراتيجي لإيران، فالعراق وفق هذا المنظور أصبح يعد طرفاً مخلاً بأمن المصالح بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجوده في إطار المنطقة الرمادية، كذلك الحال بالنسبة إلى الفواعل من غير الدول في اليمن ولبنان، فعملية إحلال الردع في الإستراتيجية الأمريكية بحاجة إلى إعادة تقسيم مناطق العمل الإستراتيجي وفقاً

⁽¹⁾ Michael Eisenstadt & Other, The Regional Impact of a Post-Sanctions Windfall for Iran, The Washington Institute, 2015, p3.

⁽²⁾ Lara Jakes, Edward Wong and Julian E. Barnes, U.S. Maintains Pressure on Iran, Stalling Diplomacy While Expecting Attacks, by link

<https://www.nytimes.com/2020/02/27/world/middleeast/us-iran-sanctions-diplomacy.html>

⁽³⁾ Michael Eisenstadt ,Kori Schake ,and David Deptula, U.S. Strategy Toward Iran: Restoring Deterrence, Enabling Diplomacy, Washington institute, 2020,p.3

لإستراتيجيات قائمة على أساس منطقة الهدف والمنطقة الرمادية لأجل تأمين الفاعلية في هذا الخصوص⁽¹⁾. ومن ثم فإن الحسابات الإستراتيجية التي تعاملت مع تقدير وتشخيص مصادر الفعل والتأثير في البيئة الإستراتيجية أسهمت في صياغة التوقعات التي إتخذت مسارها في الأداء الإستراتيجي الأمريكي تجاه الأطراف الداخلية في هذه الإستراتيجية.

ووفقاً لمنطق التحليل الإستراتيجي فإن المناورة في منطقة الفرص تمثل جانباً مهماً في إيجاد فرص جديدة للمواجهة فهي تعمل على خلق الفرص المطلوبة للإستمرار وإضعاف قابلية الطرف الموجه للفعل من التأثير وتحقيق الأهداف المرجوة، وهذا ما يتسم به الفعل الإستراتيجي الإيراني الذي ينقل الضغوط إلى المنطقة الرمادية من أجل تقليل تأثيرها على الداخل.

جاءت المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 1+5 مرة ثانية بعد وصول الرئيس جو بايدن إلى الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف هذه المفاوضات إلى تصحيح مسارات الاتفاق بإلتزام الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإيرانية ببنود الاتفاق. ووفق الحسابات الإستراتيجية فإن إيران ستلتزم مرة أخرى بالاتفاق النووي إذا ما حصلت على ضمانات كافية من الدول الأوروبية وبقية الأعضاء من مجلس الأمن⁽²⁾، وهذا ما يرتبط بشكل كبير بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية والتي أخذت ملامحها بالتبديل مقارنةً بسياسة دونالد ترامب.

وبالإشتاد إلى إفتراضات الدراسة والأطر النظرية التي تتصل بالتوقع والإستشراف فإن إيران ستلتزم بالاتفاق النووي وتعمل على تصحيح سياساتها الإقليمية في حال تزايدت ضمانات الدول الأوروبية وبقية الأطراف في مجموعة (1+5) وسيكون ذلك واقعاً مع بداية تحقق هذه الضمانات في حين أن خلاف ذلك سيؤدي إلى تراجع إلتزام إيران تجاه المجتمع الدولي.

⁽¹⁾ Ibid.p.4

⁽²⁾ Iran nuclear deal: eighth round of talks begins in Vienna, study by:

الخاتمة

ترتبط دراسة إدارة التوقع والإستشراف في الدراسات الإستراتيجية بالمستويات التي يمكن أن تؤمن المقدرة على تفضيل الخيارات وإعتماد مسارات عملية قادرة على بلوغ الأهداف المقصودة، إذ أن إرتباط بالتقنيات الخاصة بدراسة المستقبل تعمل على فهم حركة المتغيرات وتتبع مسارات التطور فيها ومحاولة التحسب للإحتمالات التي قد تتعارض مع الإستراتيجية أثناء القيام بتنفيذها.

إن التوقع وفقاً لمنهجيات والحسابات المنطقية بعملية وضع الإستراتيجية بحاجة إلى معايير واقعية تستهدف الربط بينها وبين حركة المتغيرات وحدود المصالح وهذا ما يمكن تأمينه في إدارة التوقع أو الإتصال بالإستشراف كمنهجية مستقلة من أجل تثبيت الرؤية المستقبلية ودرجة صلتها بالأهداف التي يتعامل معها مخطط الإستراتيجيات.

إن الإستشراف كمنهجية للتعامل مع المستقبل لا يمكن لها أن تحقق غاياتها من دون أن تتصل بالتوقع بإعتباره يمثل النقطة الأساسية في بناء معاييره وهذا ما تتضح عند محاولة تثبيت الإفتراضات الخاصة به، ولكن الإستراتيجية تعامل مع الأهداف المستقبلية فإن التحوط والتحسب لا يمكن التعامل معه من قبل مخطط الإستراتيجية دون إخضاع عملية التفكير والتخطيط الإستراتيجي إلى التقنيات الخاصة بالتوقع والإستشراف. وهذا ما يعزز مقاربة التفكير والتخطيط بكونها ذات سمة إستراتيجية تختلف عن غيرها من العمليات الذهنية والمهنية المتقاربة معها.

تبنت الدراسة تطبيق الإفتراضات والأطر النظرية التي تتصل بالتوقع والإستشراف وإعتمدت على الإستراتيجية الأمريكية تجاه الجمهورية الإيرانية في محاولة تقييم مسار الفعل والتوقع بالمفروضات والإفتراضات التي يمكن أن يتم على أساسها الفعل في هذا المجال وجاءت مطابقة للإفتراضات الأساسية التي تتصل بالبحث.